مقام المتمضمضة اذا كان الماء على وجه السنة اذا بلغ الماقم كله والا فلا وفي واقعات
الناطفية لا يجوز ولو كان على وجه السنة مالم يجز قال في الخلاصة وهذا احوط
ولو تركها او المضمضة وكذا الاستنشاق ناسيا فصلى ثم تذكر ذلك يمضمض
ويستنشق ويعيد ما صلى ان كان قريبا لعدم صحة وان كان نفلا فلا لعدم
صحته شرعه وكذا الحكم في كل جزء من اجزاء البدن اذا نسي غسله وسنة
الغسل ان يقدم الوضوء عليه كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الرأس
وهو الصحيح وفي ظاهر الرواية اقوله عليه السلام من اراد ان يغتسل فليتوضأ
فليس في رواية الحسن انه لا يمسح رأسه الا غسل الرجلين فائدة يؤخره
ان كان قائما في مستنقع الماء او على تراب بحيث يحتاج لغسلها بعد ذلك
اما لو قام على حجر او رخام بحيث لا يصل اليه ما غسلها ثانيا فلا يؤخر غسلها
وان يزل النجاسة الحقيقية كالمني ونحوه عن بدنه ان كانت او ان وجدت
على بدنه نجاسة ثم يصب الماء على راسه وسائر بدنه ثلثا ويفيضه اذا صب
الماء على منكب الايمن ثلثا قائم على راسه وسائر جسده وقيل يبدأ بالايمن ثم
على الرأس ثم بالايسر وقيل يبدأ بالرأس ثم بالايمن ثم بالايسر وهو الاصح
ولو انغمس في ماء جار ان مكث قدر الوضوء والغسل فقد اكمل السنة والا
فلا ثم ينحي عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه فيغسل رجليه ان كان قيامه
في مستنقع الماء الا ان يكون على حجر او خشب او نحوه ذلك وان لا يسرف فالما
وان لا يعتبر بالمقدم في الوضوء وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كان
عورة مكشوفة وان كان مستورا فلا بأس به وان يدلك كل اعضائه

ان كان صلبا بضم الصاد اي قويا ممضوغا مضغا شديدا كالسكر اي لشدته بحيث
لا تدخله اجزاؤه وصار كالجوهر الصلب لا يجوز غسله قالوا وكثير وهو الاصح
لامتناع نفوذ الماء مع عدم الضرورة وطرح كذا في المحيط اذا كان ظاهر بدنه
جلد سمك او خبز مضغوج قد جف واتصل او نوى صاغ وصل الى ما تحته لم يجز
وكذا الدرن اليابس في الاصح لان هذه الاشياء تمنع نفوذ الماء فصارت كالصلابة
وفي الزخيرة في مسئلة الحناء بان بقي من جرمه على بدنها والطين والدرن
اذا بقيا على البدن جرم او ضرهم للضرورة لان هذه الاشياء لا صلابة لها يمنعها
الماء وعليه الفتوى اما على ما في الزخيرة اذا لم يتشرب في جميع ذلك نفوذ الماء وصوله
الى البدن واذا كان برجل شقاق فجمانيه الشحم او المرهم ان كان لا يضر
ايصال الماء لا يجوز غسله ووضوءه وان كان يضر يجوز لان امر الماء على ظاهر
ذلك وايصال الماء الى داخل الشقوق لما فيه من ظاهر البدن وكذا الاستنجاء
بالماء وان لم يكن اي ولو لم يكن عليه اي على موضع الاستنجاء نجاسة حقيقية
لان فيه نجاسة حكمية وهي الجنابة بتحليل الاصابع في الاغتسال والوضوء
فرض ان كان الاصابع منضمة بحيث لا يدخلها الماء بالتحليل غير مفتوحة وان
كان الاصابع مفتوحة فهو اي التحليل لسنة وكذا انقاء البشرة اي ظاهر
الجلد باسالة الماء عليها وبل الشعر فرضا ايضا لقوله عليه السلام الا فبلوا
الشعر وانقوا البشرة ولقوله ان تحت كل شعرة جنابة وقد ورد بتجاسة
ولو في شعرة من بدنه لم يصب الماء لم يخرج من الجنابة وان قل ولو كان ذلك
قدر رأس الابرة لان فرض استيعاب جميع البدن وبشرب الماء يقوم مقام

وفي كرخي المحيط ان كان في اسنانه حبوب بقية
فيه طعام وتغسل من المبتلع لا يجوز مالم يخرج
عليه الماء نح

عند غسل الاذنين

Copyright © King Saud University